

المثقفون العرب إلى أين؟

البشير بن سلامة

«رجل الأفكار»، وبذلك تكون مهمته خطيرة لأنه يتعاطى بهذه الصورة السياسية. وقال المفكر ريجيس ديبري في كتابه الزاخر أفكاراً وآراء عن الكاتب (١٩٨٠) «إنه دولة قابعة في رجل» لأننا [يعني المثقفين] «نحمل بين جنينا كاتباً ودولة» فالصلة متينة بين الدولة الحق والمثقف الحق ولا يمكن أن يستغني الواحد عن الآخر.

ولئن كانت هذه الصلة متينة فهي تتنوع حسب البلدان والحضارات. ولقد لاحظ هذا التغير الكاتب توكفيل (النصف الأول من القرن التاسع عشر) عندما قال: «بينما نجد تمازجاً في إنكلترا بين الذين يكتبون عن الحكومة وبين الذين يحكمون فهؤلاء يقحمون الأفكار الجديدة في الأمور العلمية، وأولئك يبنون النظريات ويحدونها انطلاقاً من الأحداث والوقائع فإننا نجد العالم السياسي في فرنسا وكأنه منقسم إلى مقاطعتين لا صلة بينهما. ففي المقاطعة الأولى يتم تسيير أمور الناس وفي الأخرى تثبيت المبادئ المجردة التي عليها كان من الواجب إقامة الإدارة. ففي الأولى تتخذ الإجراءات التي يميلها علينا «الروتين» وفي الثانية نعلن عن قوانين عامة من دون التفكير في وسائل تطبيقها: بحيث أنه على أولئك تسيير الأمور وعلى هؤلاء إدارة الأفكار».

وهكذا يتبين منذ القدم أنه لا يمكن أن يُتصور حكم في دولة تعمل مؤسساتها ونظمها بصورة طبيعية بدون هذين الوجهين المتقابلين المقتسمين لحكم الناس وكل واحد منها «له قسمته ولا أحد يمتلكها وفي الآن نفسه». ولكن المثقف مع هذا هو الواسطة المرموقة بين الحاكم والمحكوم وهو الذي «ينقل إلى الآخرين ما يفكره في العالم» أي أنه قبل كل شيء رجل الاتصال. فعلاقته هي بالناس قبل أن تكون مرتبطة بالأشياء والمفاهيم، وإن كانت وظيفته فكرية فهي سياسية في آخر الأمر. ولقد قال هانري بربوس، في كتاب يتحدث فيه عن المثقفين (باريس ١٩٢٢). «إن رجال الفكر وأعني

أولاً: الأخوة الأعداء

هناك وضع مشكل ما يزال يخيّر المثقفين وغير المثقفين وهو دورهم فيما جدّ في الوطن العربي منذ أكثر من ثلاثين سنة (منذ ثورة يوليو واستقلال العديد من البلدان العربية) من تغيرات جذرية في المجتمع بدخول عناصر جديدة فاعلة لم يكن ليعرفها الناس من قبل ولم يتعودوها في مجال التوازن الذي كان قائماً بين الساسة والمثقفين أي بين الوظيفة السياسية والوظيفة الفكرية.

منذ القدم كان الصراع قائماً بين هذا الذي يعدّ واسطة بين الحاكم والمحكوم، بين الفيلسوف أو الكاتب أو المثقف، حسب التسمية الشائعة في كل فترة من التاريخ، من جهة، وبين الأمير صاحب الصلوة والطول من جهة أخرى. ولكن هذا الصراع الذي يمتد تارة ويخفت أخرى تهادناً أو تواطؤاً هو حسب الفلاسفة وعلماء الاجتماع من صميم كيان الدولة. إذ أكد عالم الإناسة الفرنسي لفي ستراوس «أنه لا تظهر الكتابة [النابعة طبعاً من أصحاب الوظيفة الفكرية] في مكان ليست فيه بذرة الدولة»؛ وأحس نابليون باني الدولة الفرنسية الحديثة «أن ليس هناك في العالم إلا قوتان: السيف والفكر، وبطول المدّة يتغلب الفكر على السيف، فهذا إذن «الأخوة الأعداء». هذه (الدولة) لها وظيفة سياسية وذلك (المثقف) له وظيفة فكرية، والوظيفة السياسية حال كهنوتية أما الوظيفة الفكرية فهي حال سياسية، بمعنى أن ممارسة الفكر هي ضد لممارسة السلطة والتداخل بينهما وارد. ولكن مع هذا لا يحصل التوازن في الدولة إلا بهما والتوازن إنما معناه تجنب الخطأ الذي يقوّض الدولة. وقديماً قال أبو العلاء المعري:

«وإذا الرئاسة لم تُعنّ بسياسة عقلية خطيء الصواب السائس».

والسياسة العقلية هي بالضبط ما ينطبق على الدور الذي يقوم به المثقف الحق عندما يصبح كما قال الفيلسوف الفرنسي ريمون آرون

ثانياً: ماذا تغير؟

اتضح إذن أنه عندما توجد الدولة، سواء استوفت مقوماتها أم لا فإنه لا بد من وجود المثقف الذي يقاسمها السلطة بوظيفته الفكرية وبقدرته على أن يكون رجل الاتصال وقد كان هذا الدور واضحاً في الأقطار العربية قبل الحرب العالمية الثانية عندما كانت الشعوب العربية تكافح من أجل خروجها من التبعية الاستعمارية الواضحة التي كان المواطن العربي يلمسها يومياً. وكان الاستعمار يكرس نظامه عن طريق دول قائمة بمؤسسات وهيكل تعمل كلها من أجل استمرار الهيمنة. فتكوّنت بذلك نخبة مثقفة التفت حولها الشعوب، وناضلت في نطاق التوازن الدولي السائد آنذاك. فكانت الاصطدمات وكانت السجون والمنافي وكان الصراع الذي لا يني لافتكالك السلطة وإحلال الحرية وتقرير المصير وإعلان الدساتير أو تنقيحها جذرياً. ولما وضعت الحرب العالمية أوزارها وانتظم توازن دولي آخر وحلّ الصراع بين العملاقين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) لاقتسام العالم كان لا بد - بعد قيام منظمة الأمم المتحدة والاتفاق على مبادئ تضمن حقوق الشعوب والأفراد في الحرية والديمقراطية وتقرير المصير - من أن يزول الاستعمار التقليدي، سواء المباشر أو غير المباشر وأن يحلّ محله نظام آخر يتماشى مع التوازن الدولي الجديد ويمتص الكفاح الذي خاضته الشعوب العربية بقيادة نخبتها المثقفة.

وقبل أن تخضع الدول التي استعمرت الشعوب العربية إلى هذه مقتضيات الجديدة، وهي التي لم تتخلّ منذ الصليبية الأولى عن صراعها مع العالم العربي تخضيداً لشوكته وتكريساً لفكرة التوسع الذي تنجرّ عنه منافع اقتصادية لا شك فيها، فإن هذه الدول استنبتت للعالم العربي صليبية جديدة ومكنت الصهيونية العالمية من إنشاء دولة إسرائيل لتبقى دار لقمان على حالها أو أسوأ، تبعيةً وتجزئةً وإهداراً للطاقات وعند ذلك تمكنت النخبة المثقفة التي كانت تناضل من أجل الحرية وتقود الشعوب العربية في كفاحها من أجل تقرير المصير أن تأخذ الحكم (خاصة بعد ثورة يوليو في مصر وتقلد حزب البعث زمام السلطة في سورية والعراق واستقلال بلدان المغرب العربي والسودان وبروز دول الخليج) وظهرت هذه النخبة بهذه الصورة وكأنها نابعة من القاعدة متجاوبة مع مطامح شعوبها، محققة في المجال الاجتماعي والاقتصادي ما تستوجبه ظروف التقدم وتحتمه مقتضيات الازدهار في جميع الميادين.

ولكن مع هذه التغيرات الهامة الاجتماعية وغيرها أين هم المثقفون الذين لم يتقلدوا السلطة ولم يكونوا ضمن أولئك الذين أصبحوا هم الحكام الجدد؟ وكيف لم يساهموا بقوة في هذه التغيرات التي قفزت بالمجتمعات العربية قفزات عملاقة خاصة في مجالات التعليم والهيكل الأساسية الاقتصادية والعمرائية وغيرها؟ وكيف لم يظهروا

أولئك الذين يفكرون ولا أعني حاذقي التسلية والمشعوذين وطفيلي الفكر المتكسبين به، هم تراجمه الفكرة في سديم الحياة. . وسواء كانوا علماء أو فلاسفة أو نقاداً أو شعراء فإن مهنتهم الخالدة تتمثل في ضبط الحقيقة التي لا تحصى ولا تعدّ، عن طريق الصيغ والقوانين والتألف. وبواسطتهم تفصح الحقيقة عن نفسها وتنظم وتتنامى ومنهم ينبع الفكر المنظم ليصحح ويقود ما يعتقد الناس وما يحدث من أحداث».

من هنا جاءت صحافة الرأي التي هي «الواسطة بالفعل وجوهر النشاط الفكري وهي وظيفة محترمة محسودة لأنها تدرّب أحسن من غيرها على رياضة السلطة» ولهذا تظهر الكتابة وكأنها خزن للمعارف و«فائض ثقافي» عند من يمتلكونها يؤهلهم إلى أن يتفوقوا على غيرهم ويطمعوا في مقاسمة السلطة لأنهم «موظفو الذاكرة» بالنسبة إلى المجتمع وموطن طرافته، إذ إن المجتمع الذي يفقد ذاكرته أي ثقافته هو مجتمع محكوم عليه بالموت.

إنّ رجل الفكر إذن هو ذاك الذي له دور في التأثير على المجتمع وتغييره وبالتالي له وظيفته في توازن الدولة، وهو الذي يعتبر صنواً لصاحب السلطة، وأخاه وعدوه في آن واحد. هو الكاتب إذن بأتم معنى الكلمة الذي له القدرة على أن يكون خزناً للمعرفة ملماً بكل ما في ثقافة مجتمعه من أصالة وطرافة، عارفاً بالمستحدثات الطارئة في العالم بأجمعه والمؤثرة على حياة البشر، ولكنه أيضاً القادر على أن يكون رجل الاتصال الذي يكتب للناس جميعاً ولا يكتب فقط للأدباء والفنانين والإختصاصيين مثله، إذا كان منهم، لأن رجل الفكر بأتم معنى الكلمة، وإن كان أديباً أو صحافياً أو فيلسوفاً أو عالم إجتماع أو شاعراً أو فناناً أو مختصاً في علم من العلوم أو تقنية من التقنيات له نوعان من الإنتاج فهو يصرف جهوده في المادة التي وطن نفسه عليها ثم، هو يتحول - أو لا يتحوّل حسب الموهبة والعزيمة - إلى ذاك الكاتب الذي يتجه إلى الناس جميعاً، وتكون له عند ذلك لغة أخرى غير لغة اختصاصه يعالج بها كل القضايا التي تعرض لمجتمعه، فيلقي عليها أضواء خاصة، ويصبح ذلك من قبيل الحال السياسية النابعة من ملكة نوعية هي ملكة الإبلاغ إلى الغير.

لكن الكاتب أو المثقف لا تكتمل وظيفته ولا يمكن أن يؤديها على أحسن الوجوه إلا إذا كانت هناك دولة بأتم معنى الكلمة، توفر مؤسساتها حدّاً أدنى من الديمقراطية يكون فيه التوازن بين السلطة التي تأتي من فوق وبين الثقة التي تنبع من أسفل، ولهذا قال المفكر ريجيس ديبيري: «تكون هناك دولة عندما تكون السلطة قادرة على تنظيم الثقة بحيث يكون الأعلى نابعاً من الأسفل ولهذا الصورة يعدّ نابليون الأول أول رئيس دولة حديثة لأنه أولى مسألة تنظيم الثقة، أو الإنتاج المنظم للإجماع، أهمية بالغة».

وأخضعت الإعلامية إلى حاجاتها في تكريس سلطتها وإحكام قبضتها على كل الميادين وأصبحت تستند إليها في وظيفتها السياسية أكثر من الاعتماد على المسالك الطبيعية المعروفة عادة: وانزلت كثير من الأنظمة إلى الكلائية التي هي كما قال ريمون هارون: «ابتلاع الدولة للمجتمع المدني وتحويل إيديولوجية الدولة إلى عقيدة تفرض على رجال الفكر والجامعيين» وظهر ذلك عملياً وبصورة خاصة «في الخلط بين الشرطة والعدالة وبين الشرطة والصحافة وهذا هو جوهر الكلائية بعينه». وآل الأمر في كثير من الأقطار، إلّا من رحم ربنا، إلى أن أصبحت الدولة من الصنف الذي وصفه ريجيس ديبيري كما يلي: «إن دولة لا تبعث على الحلم، توقف النزوة، وتضفي على النزوة الإيديولوجية مسحة من الجذّ وعندما يكون سعي حكومة من الحكومات مقصوداً على تصرف ملائم لاقتصاد في أزمة، وتكون لغتها مقتصرة على لغة الخبر المحاسب فإنها تدفع إلى رجوع المهووس بالعظمة التنبي كبديل في سوق الفكر. فيكون ذلك نهاية الغايات الكبرى وبدء التراكيب وعندما يتمم القائد تتلاشى الخطبة».

في هذا الوضع الذي تنتفي فيه الثنائية التي ذكرناها يدخل المجتمع وضعاً لا وجود فيه «للأمير» ولا «للكتاب». فيكون الانحسار ويكون التدهور ويظهر التطرف اليساري متخذاً الاشتراكية مطية، ويطل التطرف اليميني شاهراً سلاح الأصولية فيسقط المثقف والسياسي معاً في حلبة الصراع وليس ذلك من دون سبب إذ «أن رجل الفكر، هو سياسي الفكر والسياسي هو ترجمان الفكر» ولكن المثقفين يكونون هم المضطهدين البارزين والضحايا التي تقدّم قرباناً عندما يترصد الموت أو الانقسام بالمجتمع لأن «مضادة الفكر هي نقطة الاتصال بين الاشتراكية والفاشية وموضع انقلاب الأحلاف واصطدام اليمين المتطرف واليسار المتطرف». ويحدث عند ذلك ما سجّله المفكر ديبيري بفكر ثاقب يؤيده واقع مجتمعاتنا إذ قال: «وإذا تربص الموت [بالمجتمع] أو هدده الانقسام يطرد رجال الدين التروبادور (بمعنى الشعراء قديماً) وتفتح الكنائس من جديد وتغلق المسارح، ويعمد الحزب إلى التعبئة ويغلق الشعراء أفواههم أو يتحولون إلى بلابل المقتلة وتفتح المساجد وتغلق النوادي الليلية» وأزيد فأقول وتصادر ألف ليلة وليلة . وأمام هذا الوضع ما العمل إذن؟

ثالثاً: ما العمل إذن؟

لقد وصلت في تحليل وضع المثقفين العرب في المقالين السابقين إلى ما ينتهي إليه الأمر عندما تتدهور الأحوال في الدولة الكلائية فيتم الخلط بين السلط و«تبتلع الدولة المجتمع المدني» وتتحول إيديولوجيتها إلى «عقيدة تفرض على المثقفين» ويظهر التطرف سواء من اليسار أو من اليمين ويزول الحاجز الذي يجب أن يكون بين العدالة والشرطة وبين الشرطة والصحافة. وعندما يصل الأمر إلى

على مسرح الأحداث كما ظهر من قبلهم الجيل المكافح للاستعمار وللتبعية والفساد؟ وكيف لم يبرزوا في مسيرة هذه الدول الجديدة بأنظمتها المتعددة المتغايرة ومشاريعها الحضارية الطموحة الواقعية أو الخيالية؟ بل إنهم بقوا إما تابعين خانعين أو غائبين بالجسد أو بالروح أو مسحوقين. وكيف أمكن لهذه الدول أن تستغني عن «الأخوة الأعداء» الذين كانوا كما أسلفنا الحلقة الضرورية لاستقرار الدولة واستمرارها وتقدمها؟

الواقع هو أن مثقفي الأمم الذين أصبحوا حكام اليوم استغنوا في ممارستهم للحكم عن «الأخوة الأعداء» لأنهم ظنوا - وهياكل الدولة ما زالت هشة وممارسة الديمقراطية غير معهودة - أنهم وجدوا بدائل عن هؤلاء الذين كانوا مخازن للمعرفة ووسائل الاتصال، والحلقة التي لا بد منها في توازن الدولة وتكريس سلطان ما باسم نظام من القيم والأفكار. فما الذي تغير إذن بالنسبة إلى الوسائل التي تدعم كيان الدولة وتضمن توازنها على الأقل في الظاهر في هذه الحقبة الأخيرة أي منذ أكثر من ثلاثين سنة؟

لقد أصبح للدولة الحديثة وسائل لم تعرفها من قبل سواء في عملها الاقتصادي أو السياسي أو الإعلامي. وهذه الوسائل التي وفرها العلم والتقنية والتكنولوجيا بفضل انتشار التعليم أفرزت أجيالاً من الإختصاصيين والباحثين ظن أغلب الحكام أنهم كفيلون بأن يقوموا بالوظيفة الفكرية التي كان يقوم بها المثقف (بالكتابة أو في صلب الجمعيات الثقافية) والتي كما قلنا سابقاً هي حال سياسية في آخر الأمر. وأكثر من ذلك دفعوا بهم إلى خضم الوظيفة السياسية ولم يتم إعدادهم لذلك ولم يبرؤوا بمرحلة «الأخوة الأعداء»، أي أنهم لم يجربوا الوظيفة الفكرية والنضال الثقافي ولا هم مروا بالمسالك المؤهلة لممارسة السلطة السياسية. فشاهدنا عند ذلك أنظمة يغلب عليها تأثير تقني الإدارة والاقتصاد أي التقنوقراطيين الذين يمارسون سلطتهم استناداً إلى المعطيات العملية من دون إيلاء المشاكل الإنسانية الحظ الأوفر، فقاموا بدور ليس دورهم إذ حلوا محل السياسي وصنوه رجل الفكر. ثم إن التقنية الحديثة وفرت لهذه الأنظمة في مجال الاعلام الوسائل السمعية البصرية فاستغلتها، وأصبحت الاذاعة والتلفزة التي تملكها وسائل الاتصال التي تتحكم فيها وتوجهها كما شاءت وليس للمثقف التقليدي ورجل الفكر صنو سياسي إمكانية استعمالها إلا إذا كان منسجماً مع الخطة المرسومة. وحتى وسائل الإعلام المكتوبة وضعت الحكومات يدها عليها وأنشأت وزارات للإعلام تتكفل بإرشادها وتوجيهها «فلم يبق لرجال الفكر هؤلاء الأخوة الأعداء» والظاهرة الصحية في الدولة السليمة مجال لإسراع أصواتهم للتعبير عن القيم والأفكار التي تترجم آمال وأتواق وطموحات الشعوب، وتقوم بدور الناقد قصد التنظير والإصلاح والتصحيح.

في هذا الخضم من الانزلاقات أصبحت أجهزة الدولة تعتمد في ممارستها للسلطة السياسية خاصة وسائل تقنية متطورة إلكترونية،

ويمكن تحديد أهداف المشروع بصورة أولية في هذه النقطة التي لا بد من إثرائها وتفصيلها حتى تكون واضحة غير قابلة للتأويل، ولا مدعاة لاعتبارها أداة تخريب بيننا هي وسيلة بناء وباب من أبواب الإصلاح والخير، لا نفع للمثقفين من ورائها إلا إشاعة القيم والمثل العليا.

١- إرجاع التوازن بين الوظيفة الفكرية والوظيفة السياسية والإعراض عن البحث عن البدائل التي من شأنها أن تضعف الدولة بطول المدة وتتسبب في الأزمات وتحلق وضعيات متفجرة تقضي إما إلى الفوضى أو إلى الدكتاتورية.

٢- الكفاح لمقاومة الكلائية وذلك:

- برفع يد الدولة عن وسائل الإعلام وتحييدها حتى يمكن لها أن تقوم بدور الحكم والتوصية بإزالة وزارات الإعلام وكل الهيكل التي من شأنها أن تكون عرقلة في سبيل إعلام حرّ موضوعي.

- بالتصدّي إلى الخلط بين السلط الثلاث والكشف عن مواطن التواطؤ المضرّة بالمصلحة العامة ومصالح الأفراد.

- بمقاومة نزعة ابتلاع الدولة للمجتمع المدني وتحويل إيديولوجية الدولة إلى عقيدة تفرض على رجال الفكر والجامعيين.

- بالحرص على أن تكون السلطة التنفيذية نابعة من الشعب قادرة على تنظيم الثقة وإعطاء الأهمية للإنتاج المنظم للإجماع.

- بشجب التطرف والحركات الظرفية التي تعين على تكريس الكلائية وهي في أغلب الأحيان إفرازة للعبودية المستحكمة في المجتمع.

٣- العمل على المساهمة في حلّ أزمة الحضارة المستحكمة بالوطن العربي والعالم المهيمنة بكلكلها على الشباب وذلك:

- بمراجعة المناهج التربوية مع إعطاء الأهمية إلى القيم الثقافية وعدم الاقتصاد على حشو الأدمغة بالمعرفة فقط.

- بإحلال البعد الثقافي المحلّ الأوفى في كل وجوه الحياة.

لكن هذا كله لا يمكن أن يتمّ ويأخذ طريقه في التنفيذ إلا إذا أحدثت في دساتير البلدان سلطة رابعة هي سلطة المثقفين، يكون لها نفس الوزن وتكون كفيلة بلمّ شتات الصلاحيات التي بقيت متفرقة بين السلط الثلاث الأخرى، أو التي عجزت هذه السلط عن تصوّرها والوعي بها لأنها ليست من مشاغلها، ولا تتشاش مع تمثياتها التقليدية معتبرة إياها خارجة عن مقتضيات الدولة، خابطة خبط عشواء.

لقد أحست المجتمعات التي سلمت بوجود السلطة عند ظهور الصحافة بأن هناك سلطة رابعة متمثلة في هؤلاء الكتاب الذين كانوا يصدعون بالحقيقة ولكن كثيراً ما يطوّقون الصحافة بطرق شتى. ثمّ تقدّم الوعي بالظاهرة الثقافية بعد الحرب العالمية الثانية فأستت وزارات للثقافة سواء لتسخيرها لإيديولوجية الدولة أو تكريس سلطة الدولة باسم نظام من القيم والأفكار وهي خطوة في ذهن البعض لتجسيم السلطة الرابعة (تعيين مالرو وزيراً للثقافة في فرنسا).

هذا الحدّ وتواطؤ كلّ السلط على تكريس أقلية ما بتسخير كلّ الهياكل وخاصة وسائل الإعلام لتضليل الشعب وإحكام قبضتها عليه، تبقى دائماً مجموعة المثقفين هي الفئة التي يصعب تدجينها ويُحشى أمرها لأنها هي القادرة على الإفصاح عن الحقيقة بإسم الجماهير، والإصداع بالرأي الشجاع المنطلق من القيم سواء الدينية منها أو الثقافية، وهي الوحيدة التي لا يمكن مخادعتها وتضليلها لأنها لا تملك شيئاً آخر أغلى من إمتلاكها للأفكار والآراء والقيم. فيكون موقف جميع المتواطئين هو اضطهادها وتكميم أفواه أصحابها بطرق شتى.

وإذا كانت الأنظمة الكلائية تعتمد على إدماج فئة المثقفين في هياكل متعددة والتفريق بينهم وبث الفتنة في صفوفهم وإبراز عيونهم للتحقير منهم أمام الجماهير ليفقدوا كلّ مصداقية، أو تأديبهم بطرق مختلفة تصل إلى الزج بالعديد منهم في السجن، فإن الأنظمة التي تدعي التحرر أو ذات الاقتصاد التحرري قد أبعدت الكثير منهم عن دورهم الحقيقي بربطهم بمؤسسات ذات مصالح خاصة ومقاصد شخصية كالشركات وغيرها، وأضفت على الناهيين منهم هالة من التبجيل والتقدير وأغرقتهم في بحبوحة العيش مع تمكينهم من إبلاغ أصواتهم عالية بينما تكتم أصوات الآخرين، مما يجعلهم يتعدون عن المهمة التي خلقوا لها وأعدّوا أنفسهم إليها ألا وهي الوظيفة الفكرية التي تمنع الدولة من أن تصير كلائية، وتبقى على المجتمع ذكراته وطرافته وتفضح عن الحقيقة وتفرز «الفكر المنظم ليصحح ويقود ما يعتقدّه الناس وما يحدث من أحداث.»

لقد بينّ تاريخ الشعوب التي ناضل مثقفوها من أجل القيم والمثل العليا وأحرزت بذلك تقدماً كبيراً في مجال الديمقراطية محل الحكم المطلق والتعددية والتداول على الحكم محل الانفرادية وجعلت إعلان حقوق الإنسان وإشاعة الحريات العامة والفرديّة والتسامح أمراً مقبولاً، وفرضت مبدأ تفريق السلطة كفكرة لا عميد عنها لكل مجتمع يعتبر نفسه متمدناً، أنه رغم كلّ ذلك ما زالت الأزمة قائمة وأن الضحية في كلّ ظرف من الظروف العصبية التي تمرّ بها المجتمعات هم المثقفون الذين يساقون قرباناً على مذبح الحرية والمبادئ قبل جماهير الشعب، وفي كثير من الأحيان تؤلّب عليهم هذه الجماهير فتكون هي أداة النقمة والاضطهاد. ولذا لا بدّ من تغيير مجرى النضال المثقفين وتحديد الطريقة التي بها يمنعون عن المجتمعات النكسات ويمكنونها من الصمود في وجه الظلم والدجل والخديعة والاستغلال والمناولة والعبودية، ومعنى ذلك أن نضال المثقفين يجب أن يهدف إلى تحقيق مشروع قابل للتنفيذ كفيل بأن يعمل على تحقيق الأهداف والغايات الكبرى التي لا تزال حلماً يراود أغلب الشعوب والإنسانية قاطبة ويمنع الأنظمة، بما يتراكم يوماً من أخطاء عن غفلة أو غي من أن تنزلق في المناهات التي تؤدي بها وبشعوبها إلى ما لا ترضاه لا هذه ولا تلك.

تحدث في دستور كل بلد من بلاد العالم متكوّنة من رجال الفكر والثقافة الذين عرفوا بنضالهم الفكري وبنزاهتهم وشجاعتهم في إبداء الرأي وقدرتهم على تصوّر المشاريع المستقبلية. وليس هناك مشروع أعظم من هذا الذي سيمكن المثقفين من أن يقوموا بدورهم الطبيعي الذي بقي منذ الأحقاب تكبله العراقيل وتذوق الشعوب من جراء غيابه الولايات وتهاوى من أجله الأنظمة، وهي غير واعية، لتعاونها بالبعد الثقافي.

وهكذا فإنّ على المثقفين أن يشمروا عن سواعدهم ليقدموا فرادى وفي هياكلهم التقليدية وبالاعتداع على رجال القانون ليصوغوا هذه السلطة الرابعة بصورة قابلة للتطبيق.

وأحسن العلماء الحائزون على جائزة نوبل والذين اجتمعوا في جانفي/كانون الثاني سنة ١٩٨٨ بباريس بضرورة قيام المثقفين بدور أكبر فأصدروا من بين توصياتهم الست عشرة توصية تقرّ بأنه من «الواجب تقريب الشقة بين مجموعة المثقفين وبين الأنظمة السياسية إذ لا بدّ من أن تقرّ الواحدة بدور الأخرى». وحتى الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بحرية صحافتها تخضع مع هذا للمصالح وللشركات والمناבלات المختلفة، ولا يؤخذ رأي المثقفين فيها بأي اعتبار. ولو كانت فيها سلطة رابعة لما انزلت إلى ممارسات هي نفسها التي سلكتها البلدان الاستعمارية، ولما انسأقت إلى الصهيونية العالمية.

لهذا آن الأوان للكفاح من أجل المطالبة بسلطة رابعة منتخبة

دار الآداب

تقدم

ادونيس

في

كلام البدايات

دراسات

صدر حديثاً